

المنوع من الصرف عند عبد الرحمن السُّهيليّ (ت٥٨١)

م. مريم علي عجيل

جامعة تكريت - كلية التربية للبنات - قسم اللغة العربية

The forbidden of drainage at Abdel
Rahman Al_sahili(T581)

The preparation of Maryam Ali Ajil.

mali@st.edu.iq

تناول هذا البحث المنوع من الصرف عند الامام السهيلي، الذي تفرد بشخصية مالكة بناصية اللغة العربية الذي يتميز اسلوبه بالجدة في البحث والتناول والعمق في ذلك بأفكار غير مسبوقه فهو يعرض لمسألة المنوع من الصرف بأراء تختلف عما سبقوه في ذلك فكان السهيلي يأخذ من مدرستي البصرة والكوفة ما يراه مناسباً لمنهجه المتفرد، وقد ابتعد عن تعدد الآراء في المسألة الواحدة، واختط لنفسه نهجا مختلفاً وله اراء قد انفرد بها ولم يسبقه اليها سابق.

Summary

This research dealt with the forbidden exchange with Imam Al-Suhaili, who was singled out as a proprietor of the Arabic language, whose style is characterized by novelty in research and handling and depth in that with unprecedented ideas. He considers it appropriate for his unique approach, and has moved away from the multiplicity of opinions on the same issue, and has drawn for himself a different approach and has opinions that he has been alone with and has not been preceded by a previous one.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله وصحبه وسلم. إن علم النحو هو من اسمى العلوم قدراً وانفعها اثراً وضعه العلماء لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانتها من التغيير من اجل أن تبقى صلة ابناء الامة حية بكتاب الله العزيز يفهمون مقاصده وحقيقته معانيه فأدت صناعة النحو وعورة مسالكها. ومن ابواب النحو التي توعدت مسالكها على الدارسين: المنوع من الصرف وتكمن وعورته في كثرة الاسباب المانعة من الصرف وتنوعها، التي علل بها النحويون منع الاسماء من الصرف، وقد اختلف البصريون مع بعضهم كما اختلفوا مع الكوفيين في كل سبب منها، ومن ذلك خلافهم مثلاً في العلة التي لأجلها قامت "صيغة منتهى الجموع" مقام سببين من الاسباب المانعة للصرف وافضى بهم هذا الخلاف في العلة إلى الخلاف في اصل التسمية فهي خلافات لا تقضي إلا إلى خلافات اخرى. وأكثر المحدثين في دراستهم لهذه الظاهرة قد نهجوا نهج السابقين في تعليلها وبيان اسبابها والخلاف مع بعضهم فيها، فلم يفعلوا اكثر من زيادة العلل والاسباب والخلاف. وقد تناولت في بحثي هذا المنوع من الصرف عند عبد الرحمن السهيلي الذي كان له اراء في علل المنع من الصرف فقد وافق بعضها العلماء وخالفهم في بعضها الآخر وقد بدأت بحثي هذا بمقدمة تعرضت فيها لمكانة علم النحو واهميته بين العلوم اخرى وسبب دراسة المنوع من الصرف وقسمت البحث على ثلاثة مباحث ضمَّ المبحث الاول: مطلبين، تناولت في المطلب الاول: حياة السهيلي وآثاره العلمية، والمطلب الثاني: معنى الصرف لغة واصطلاحاً، اما المبحث الثاني: فكان على مطلبين ايضاً بينت في المطلب الاول حكم المنوع من الصرف عامة اما المطلب الثاني تناولت رأيه في المنوع من الصرف وزوال الخفض ورأيه في النقل والتتوين، والمبحث الثالث: تناولت فيه علل منع الصرف عند السهيلي، فكان على مطلبين المطلب الاول العلل التي تقوم مقام علتين والمطلب الثاني العلل المعنوية واللفظية. واعتمدت في بحثي هذا على آراء السهيلي في المنوع من الصرف، وآراء من سبقه من علماء اللغة في هذا الموضوع. وختمت البحث بخاتمة بينت فيها اراء العلماء المستخلصة في المنوع من الصرف ومدى موافقتها للاراء السابقة والملاحقة التي ظهرت بعد السهيلي ومن الله التوفيق.

المبحث الاول

المطلب الاول: حياة السهيلي وآثاره العلمية

أسمه ونسبه: هو أبو القاسم ابو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد بن ابي الحسن، واسمه: اصبح بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح، وهو الداخلى للأندلس. وهو من ولد أبي زويحة الجشعي الذي عقد له رسول الله ﷺ لواء عام الفتح. وقد عرف السهيلي بثلاث كنى، اثنان منها ذكرناهما واما الثالثة فهي ابو الحسن لكن الاولى اعرف وتردد كثيراً في كتب اللغة والنحو. أما السهيلي فنسبة إلى سهيل قرية أو حصن بالأندلس، وقد نشأ السهيلي في مالقة، ولهذا فهو ينتسب إليها أيضاً با عتبارها الكورة والاقليم الذي يتبعه سهيل. يقول ابن دحية: (وسألته عن مولده فأخبرني انه ولد سنة ثمان وخمسائة ولا يكاد يقوم خلاف حول هذا التاريخ). وتتفق اغلب المصادر أن أبا القاسم قد أضرَّوه في السابعة عشرة من عمره.^(١)

شيوخه: تلمذ السهيلي لجمهرة من اعلام عصره في مالقة وقرطبة واشبيلية، وقد كانت مالقة موطنه من اهم مراكز الحركة العلمية في الاندلس، ومن تتبع شيوخه فيها نتبين أن عنايته بالقراءات والفقهاء والنحو كانت واضحة، وبرز شيوخه فيها وأعظم أثراً في فكره اللغوي هو أبو الحسن الطراوة. وفي قرطبة التقى السهيلي كذلك بشيوخ القراءات والنحو والحديث، وعندما رحل إلى اشبيلية لازم أبا بكر بن العربي وتخرج عليه في

الاصول، وأخذ من نحاة اشبيلية منهم أبو القاسم عبد الرحمن بن الرّمّاك، وهو من تلاميذ ابن الطراوة، وقد لازمه السهيلي ولفن عنه فوائد في النحو. (2)

تلاميذه: أما تلاميذ ابي القاسم ومن روى عنه فكثيرون، ومن أشهرهم ابو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبيني (٥٦٢ - ٦٤٥)، وأبو علي عمر بن عبد المجيد الرّندي (٦١٦)

وفاته: توفي السهيلي بمراكش في السادس والعشرين من شعبان سنة (٥٨١). (3)

أثاره العلمية: لم يشغل السهيلي بالتدريس عن التأليف، فله مصنفات كثيرة بين الكتب والمسائل المفردة، ومن أشهرها:

١. نتائج الفكر في النحو.

٢. كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية.

٣. التعريف والإعلام بما أنبهم القرآن من الاسماء والأعلام، وقد طبع سنة ١٣٥٦ - ١٩٣٨.

٤. الروض الأنف والمشرح الرّوي، في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى، وهو من أجلّ كتبه، وقد طبع سنة ١٣٣٢ - ١٩١٤.

٥. الامالي: وهو المخطوط الذي تقدمه للطبع اول مرة. (4)

المطلب الثاني معنى الصرف لغة واصطلاحاً

وردت اصول هذه الكلمة في المعاجم العربية بمعانٍ مختلفة تعيد كلها معنى التغيير والتمويل والانتقال، فالصرفُ ردّ الشيء على وجهه، صرّفه يَصْرِفُه صرفاً فأنصرف، وصارَفَ نفسه عن الشيء صرفها عنه، وقوله تعالى (ثم انصرفوا) أي: رجعوا عن المكان الذي اسحقوا فيه. والصرف أن يصرف انساناً عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك ... والصرف التقليل والحيلة. لأنه يصرف الاشياء عن وجوهها، وصرّف الانسان والبعير بناهه يصرف صريفاً: حرفه فسمعت له صوتاً، والصرّف الخالص من كل شيء (5). وصرّف الكلمة اجرائها مجرى التتوين.

الصرف اصطلاحاً: له معنيان: احدهما: عملي، وهو تحويل الاصل الواحد إلى امثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل الا بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل واسم المفعول، واسم التفضيل واسمي الزمان والمكان والجمع والتصغير والآلة. والثاني علمي، وهو علم بأصول تعرف بها احوال بنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء. (6) فالمعنى الاول يقصد التصريف لأنه مرتبط بأبنية الكلمة واشتقاقها أما المعنى الثاني يدل على الصرف لأنه مرتبط بالأصول الكلية التي تبني عليها المفردة. أما في الاصطلاح النحوي: لم يقف النحاة على تعريف واحد لانهم اختلفوا في تحديده حيث وضعوا له مدلولات خاصة ارادوا بها معنى معين ومن هذه المدلولات سمّوا المعرب (متمكناً)، والمبني (غير متمكن)، وقد ورد اصطلاح "المتمكن" عند سيبويه، كما ان التتوين علامة المتمكن (7). أي أن التتوين علامة للاسم المعرب المنصرف " اما الفتح والكسر والضم والوقف فلأسماء الغير متمكنة" (8). أي الاسماء المبنية. وقال ابن يعيش في كلامه عن المنوع من الصرف " والتمكن رسوخ القدم في الاسمية، وقولنا اسم متمكن أي راسخ القدم في الاسمية وقولنا اسم متمكن أي هو بمكان منها أي لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الابواب" (9). وقد جاء مصطلح المتمكن والغير متمكن عند ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك فيقول: " الاسم ان اشبه الحرف بشيء سمي غير متمكن وإلا اعرب" (10). ونلاحظ المعنى نفسه عند ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك فيقول: " الاسم ان اشبه الحرف سمي مبنياً وغير متمكن وان لم يشبه الحرف سمي معرباً ومتمكناً" (11) إذن هناك ترادف بين التمكّن والاعراب، وبين غير المتمكّن والبناء. أما المبرد في كتابه المغتضب فجاء حديثه عن نفس المعنى المقصود في باب سماه (هذا باب ما يجري وما لا يجري)، وبدا الباب بقوله: " اعلم ان التتوين في الاصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها، وانه ليس للسائل أن يسئل: لم انصرف الاسم؟ فأن المسألة عما لم ينصرف: ما المانع له من الصرف؟ وما الذي ازاله عن منهاج ما هو اسم مثله، إذ كانا في الاسمية سواء" (12). هذا هو مدخل المبرد للمنوع من الصرف، وذكر ان الاصل هو صرف الاسم وتتوينه. وما جاء على الاصل لا يسئل عن علته وإنما يسئل عن علة عدول الاصل عن الفرع هو المنوع من الصرف. من هذا يتبين: أن الصرف هو تتوين الامكانية، فالمنوع من الصرف هو الذي لا يدخله تتوين الامكانية، وهو تبعاً لذلك يمتنع جره بالكسرة، فيجر بالفتحة نياية عنها بشرط الا يكون مضافاً ولا مقترناً بأل، فأن أضيف أو اقترن ب "ال" وجب جره بالكسرة، ولكنه يبقى غير منصرف نحو: نظرتُ إلى الرجلِ الاسمرِ واسمرِكم وحجة هؤلاء أن الجر لا يبعد الاسم عن شبه الفعل لأنه نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره. وكذلك يبقى غير منصرف اذا دخل عليه تتوين التثنية نحو: مررتُ بزيدٍ ويزيدٍ آخر أو تتوين عوض نحو: سررتُ بأغانٍ شعبية، فيبقى غير منصرف. (13) أما عباس حسن فيقول في تعريف الصرف هو التتوين أي تتوين الامكانية خالي من التقييد الذي يبين نوعه وإنما كان وجود هذا التتوين دليلاً على " الامكانية" لأن انضمامه إلى الاعراب في اسم واحد جعل هذا الاسم مشتقاً

على علامتين بدلاً من واحدة يبعده كل البعد عن الحروف والأفعال وكذلك الأعراب، لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال، فهذا التتوين المقصور على الأسماء المغربة صار الاسم المتمكن بالأعراب أقوى وأمكن باجتماع الأعراب والتتوين معاً. كما صار أخف نطقاً. وقسم لا يدخله هذا النوع من التتوين، ويمتتع وجوده فيه، فيكون دليلاً على أن الاسم المعرب متمكن في الاسم، ولكنه غير ممكن إذ لا يبلغ درجة التمكّن، وقوته مبلغ القسم السالف، كالأسماء عمر - عثمان - مريم وغيرها، من الأسماء المنوعة من الصرف، أي المنوعة من أن يدخل عليها تتوين: "الصرف" "الدال على" "الامكنية" والمؤدي إلى خفة النطق، (لأن هذا التتوين يرمز إلى الأمرين المذكورين ويدل عليهما).⁽¹⁴⁾

المبحث الثاني

المطلب الأول: حكم المنوع من الصرف

يعرب المنوع من الصرف بحسب موقعه من الجملة وهو يرفع بضمة ظاهرة من دون تتوين إذا لم يكن اسماً منقوصاً، ولا منتهياً بالألف المقصورة. نحو: نجح احمد في الامتحان، وبضمة مقدرة إذا كان اسماً منقوصاً. نحو: سررتي ثوانٍ شاهدتك فيها، أو اسماً منتهياً بالألف المقصورة نحو: حضرت منتهى إلى الجامعة، وينصب بفتحة ظاهرة من دون تتوين إذا لم يكن منتهياً بالألف المقصورة، نحو: عرفتُ دواعي الخير فنهتُ احمد عليها، وبفتحة مقدرة إذا كان منتهياً بالألف المقصورة، نحو: شاهدت امرأةً حبلى. ويجر بفتحة ظاهرة من دون تتوين عوضاً من الكسرة إذا لم يكن اسماً منقوصاً ولا منتهياً بالألف المقصورة، نحو: مررتُ بأحمد وسعاد، وبفتحة عوضاً من الكسرة إذا كان اسماً منقوصاً، نحو: استجبتُ لدواعٍ كريمة، أو منتهياً بالألف المقصورة، نحو مررتُ بحبلى ومنتهى. أما إذا كان الاسم المنوع من الصرف معرباً ب "ال" أو مضافاً، نحو: اعجبتني معالم المدينة، وسرتي ثوانٍ اللقاء، واطربتي الاغاني الشعبية، وحضرت زينب الحبلى إلى المستشفى، وأن هنذاً فضلى الطالبات، شاهدت هنذاً الحبلى في المستشفى، وإن هنذاً فضلى الطالبات. أما في حالة الجر، فإنه يجز بالكسرة الظاهرة إذا لم يكن اسماً منقوصاً ولا منتهياً بالألف المقصورة، نحو: مررتُ بالكنايس ومعابد المدينة فأن كان اسماً منقوصاً أو منتهياً بالألف المقصورة جرّ بالكسرة المقدرة، نحو: سررتُ بالاغاني والطالبة الفضلى وسررتُ بأغاني الشعب وفضلى الطالبات.⁽¹⁵⁾

المطلب الثاني رأي السهيلي في المنوع من الصرف

١- رأيه في زوال التتوين: هناك آراء عدة اجتمع عليها العلماء لمنع الاسم من الصرف منهم: قال الزجاجي: "الاسم الذي ينصرف هو الذي ينون وينخفض، وغير المنصرف لا ينون ولا ينخفض ويكون في موضع الخفض مفتوحاً"⁽¹⁶⁾. وقال ابن عصفور: "وانما قيل عنه غير منصرف لأنه ليس في آخره الصريف وهو الصوت: لان التتوين صوت، وقيل لأنه ينصرف عن شبه الفعل بل أشبه الفعل وثبت على هذا الشبه، والأول اشبه لأنه لا يلزم على الثاني أن يكون المنصرف قد اشبه الفعل، ثم زال شبه الفعل وذلك حاصل في جميع الاسماء المنصرفه...".⁽¹⁷⁾ وقال ابن يعيش: "إن الجر في الاسماء نظير الجزم في الأفعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التتوين وحده لتقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل...."⁽¹⁸⁾. أما السهيلي فكان ذو رأي واضح جداً وقدّم حجة في عرضه لهذه المسألة، إذا انكسر العلل في منع الاسم من الصرف وقدّم ادلة لذلك، ويتضح ذلك بقوله: "وتعليهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل، لان العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها"⁽¹⁹⁾. ويتضح رأيه منفرداً إذ يقول: "فالمنع من صرف الاسماء استغناؤها عن التتوين الذي هو علامة الانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولا متصل به..."⁽²⁰⁾. وهذا يعني إن الاسم معرف ولا يحتاج إلى اضافته، وان التتوين علامة على استقلال الاسم وانفصاله وعندما يضاف الاسم إلى ما بعده يزول الانتفاء الاستقلال، وهذا الرأي الذي جاء به السهيلي جديداً لم يسبق به احد لقد ساق الباحث حسن صالح في بحثه⁽²¹⁾. عن السهيلي ومنهجه النحوي جملة من الشواهد اثبت فيها أن التتوين كان في الاصل علامة على التعريف كما كانت "أل" في عدد من اللغات فلما ازال اللبس في تعريف الاسماء المنوعة من الصرف لأنها معرفة اصلاً أو محصورة في ابنية محددة زال التتوين في سياق تطور اللغة ولهذا فقد جاءت اسماء ممنوعة من الصرف مصروفة في القرآن والشعر واسماء منقولة وأعجمية وخلافه جاءت على اصل وضعها كما قال بذلك السهيلي ومن صرف المنوع من الصرف في القرآن قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكِينًا وَاعْلَلَّا وَسَعِيرًا﴾ {الإنسان: ٤}. {وذلك لإرادة التناصب. وفي الشعر قول الشاعر: ويوم دخلتُ الخدرَ خديرَ عنيزة فقالت الويلات انك مرجلي⁽²²⁾. فكلمت عنيزة ممنوعة اصلاً ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، وقد توثق هنا لضرورة الشعر. وقد ذكر بعض النحاة ان ظاهرة المنوع من الصرف لغة دون ان ينسبها إلى قبيلة محددة قالوا "صرف ما لا يصرف مطلقاً لغة وقد نسبها البنا إلى بني اسد قال: (ان لهجة بني اسد الصرف مطلقاً)"⁽²³⁾.

٢- رأيه في زوال الخفض : فسر السهيلي ذهاب الخفض في المنوع من الصرف بأمن اللبس وذلك بانعدام الحاجة إلى التتوين حتى لا تتوهم الاضافة، لذا لم يكن فمته ضرورة للتتوين حين يحلى المنوع من الصرف ب "أل" إذ لا يهم احد بكونه مضافاً لعدم امكان اجتماع المعرف بأل مع الاضافة وهي احد المعارف.(24) قال: متى عُدَّ التتوين في شيءٍ من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخفض، لئلاً يتوهم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم لو قلت: مررت بأحمر، بالخفض، بلا تتوين، أو بظرفاءٍ أو بغيرٍ لتوهم إضافة إلى ضمير النفس، لاسيما وأكثرهم يكتفي بالكسرة من الياء وهو في القرآن كثير، فتركوا الخفض في ما لا تتوين فيه ممَّا يستغني عن الإضافة أو لا يستغني، وهو الذي نُسمِّيهِ غير منصرف، لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط، فله مجريان، وللمنصرف ثلاثة مجارٍ يجري عليها(25). وتوجيه السبب في ذهاب الخفض باتجاه امن اللبس او رد التوهم من انه مضاف إلى ضمير المتكلم امر سليم إذ له نظائر مما ورد في رسم المصحف (26) في قوله تعالى: فستعلمون كيف نذير. وقوله تعالى: فكيف كان نكير.

٣- رأيه في الثقل والتتوين : ذكر النحاة ان الفعل اثقل من الاسم، والعجمي اثقل من العربي، والمؤنث اثقل من المذكر، والجمع اثقل من الواحد، فإذا اجتمع في الاسم من هذه منع ما يمنعه الفعل من الخفض والتتوين فالثقل هو العلة(27). ورد عليهم السهيلي بقوله: " اثقل حسي هو ام ثقل عقلي؟ فإن اردتم ثقلاً يدرك بالحس: اي بحاسة اللسان او بحاسة السمع، فلا شك ان فرزدقاً شمر دلاً.... اثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسنا، وان عنيتم ثقلاً عقلياً يدرك بالقلب ويوجد في النفس، فلا شك ان قولك: هم وغم وبلاء وجدام وبرص، اثقل على النفس ان تسمعه من حسناء وكحلاء...، فهذا الثقل منصرف وهذا الخفيف غير منصرف ولا يتصور في العقل ولا في الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين: العقلي والحسي، فإذ لا نقل في زنا ب ورياب عقلاً ولا حساً، ولا خفة في فرزدق ودرديس عقلاً ولا حساً ايضاً وقد صرفوا درديساً، ولم يصرفوا زنا ب مع ما فيها من الخفة والاستعداد"(28). وقد رد النحاة على ذلك بان الثقل لم يدرك بالحس اما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع ليس المراد به الثقل الحسي ولا العقلي وانما المراد به هنا ثقل معنوي ناشئ عن الانتقال الاصل إلى الفرع.(29)

المبحث الثالث علل المنوع من الصرف عند السهيلي

أن التتوين في الأصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها، وأن كل ما لا ينصرف مضارعٌ به الفعل، وإنما تأويل قولنا: لا ينصرف أي: لا يدخله خفض ولا تتوين لأن الأفعال لا تخفض ولا تتون، فلما أشبهها جزي مجراها في ذلك وشبهه بها يكون في اللفظ، ويكون في المعنى.(30) وقد انكر بعض النحويين أن تكون "مضارعة" بعض الاسماء للأفعال "علة" لمنعها من الصرف ومنهم السهيلي اذ يقول: إن مضارعة بعض الاسماء للأفعال فيها من الفساد بسبب (عدم الاطراد) فيها (الانكسار)، اما الفساد في العلة ف (عدم الاطراد) فيها (الانكسار)، أما (عدم الاطراد) فأنا قد نجد الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى عملاً ورتبه وهو مع ذلك يدخله الخفض والتتوين، ك (ضارب) ونحوه فإن فيه لفظ الفعل ومعناه، ويعمل عمله، وهو تالٍ للاسم ووصفٌ له، ثم لم يمنعه الخفض والتتوين، ومن ذلك (مسلمة) فإنه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث وهو مع ذلك منصرف.(31) لذلك لا بد أن تجتمع فيها علتان احدهما ترجع إلى المعنى، والثانية تعود إلى اللفظ أو أن تكون فيه علة تقوم مقام علتين وهذه العلة نوعان:

١. ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة، لان وجودها في آخر الاسم هو علة لفظية وملازمتها إياه في كل حالاته علة معنوية.
 ٢. صيغ منتهى الجموع، لان خروج هذه الصيغ عن اوزان الأحاد العربية علة لفظية ودلالاتها على الجمع علة معنوية.
- والعلل المعنوية اثنان هما:

١. العلمية، وذلك لان النكرة هي الاصل، فالعلمية فرع عليها.
٢. الوصفية، وذلك لان الموصوف قبل الصفة، فالوصف فرع على الموصوف والصفة تحتاج إلى الموصوف احتياج الفعل إلى الفاعل والموصوف متقدم على الصفة لتقدم الفعل على الفاعل، والصفة مشتقة كما أن الفعل مشتق.

أما العلل اللفظية فسبع هي:

١. العجمة، والعجمة فرع في العربية.
٢. التأنيث، التأنيث فرع على التنكير لوجهين احدهما أن الاسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها، يعبر عنها بلفظ مذكر نحو "شيء وحيوان" فإذا علم تأنيثها تركب عليها العلامة، وليس كذلك المؤنث والثاني أن المؤنث له علامة على ما سبق فكان فرعاً.
٣. وزن الفعل: لان الفرع وزن على الفعل.

٤. العدل: العدل فرع لان العدل عن الاصل ازالة للاصل، هو علة لفظية لانك تريد به لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره.

٥. التركيب: لان المركب فرع على البسيط وتال له فالبسط مثل المركب.

٦. زيادة الالف والنون والزائد فرع على المزيد عليه.

٧. الحاق الالف المقصورة التي تشبه الف التأنيث المقصورة وهذه لم يذكرها بعض العلماء ضمن علل منع الصرف.⁽³²⁾ الناظر في هذه العلل يرى بوضوح تعسفهم وتمخّلهم في تعليلاتهم الفلسفية هذه، فالعربي في صحرائه لم يفكر بوحدة منها عندما تكلم صارفاً كلمات ومانعاً اخرى من الصرف ولو كانت متشابهة الفعل هي علة منع الاسم من الصرف، فهما يسايران الفعل في هيئته وفي معناه حتى عدّها جماعة من النحاة نوعاً من انواع الفعل، وحتى اسمى الكوفيون المشتق واسم الفاعل واسم المفعول والمشتقات فعلاً.⁽³³⁾

المطلب الأول العلل التي تقوم مقام علتين

١. الف التأنيث المحدودة والمقصورة

٢. صيغة منتهى الجموع

١- ألف التأنيث: أما ما لا ينصرف فيهما فنحو: حُبلى وحُبّارى، وجمرى ودفلى، وشدوى وغضبي. وذلك أنّهم ارادوا أن يفرقوا بين الالف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة والالف التي تُلقح ما كان من بنات الثلاثة بنات الاربعة، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث.⁽³⁴⁾ أما حمراء وصفراء وخضراء وصحراء وطرفاء ونفساء وعشراء فقد جاءت هذه الابنية كلّها للتأنيث. والالف إذا كانت بعد الف مثلها إذا كانت وحدها، إلا ترى أنك همزت الآخرة للتحريك لأنه لا ينجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدلاً من الالف بمنزلة الالف لو لم تُبدّل، وجرى عليها ما كان تجري عليها إذا كانت ثابتة، كما صارت الهاء في هراق بمنزلة الالف. واعلم أن الالفين لأثرادان أبداً إلا للتأنيث، ولأثرادان أبداً لتلحقا بنات الثلاثة بسرداج ونحوها. ألا ترى أنك لم تر قطّ فعلاً مصروفاً ولم تر شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفاً.⁽³⁵⁾ ويقول آخر ألف التأنيث المقصورة هي الف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت للإلحاق كما في ارطى وزفرى وحنطى، وأولاً كقبعترى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التأنيث. أما الف اللاحق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة وأن كانت أيضاً ممتعة من التاء لذلك أثر الالف والنون في نحو: سكران لمشابهة ألف التأنيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والالف اللاحق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية أي الالف المقصورة.⁽³⁶⁾ اذن ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة، سواء ما هي فيه مفرداً أو جمعاً صفة أو اسماً تمنع من الصرف.⁽³⁷⁾

تعليل السهيلي لمنع الاسم المنتهي بألف التأنيث من الصرف: قال: من التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعداً، فهلاً كان أقل العلل ثلاثاً أو واحدة، فلم يكتشفوا ذلك عن نية، ولا نبهوا فيه على حكمة. وكما تحكّموا في العلتين المانعيتين كذلك تحكّموا في الممنوعين، ثم قد ناقضوا في العلتين فجعلوا الف التأنيث لتقوم مقام علتين، وقالوا: مثل ذلك في الجمع، كيف استجازوا أن يخبروا عن امة من الامم تناولت ازمائها واتسعت بلدانها، أنّ عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها ولو كُوشف منهم عاقلٌ بهذه الاغراض لرأى أنها علل في العقول وامراض.⁽³⁸⁾ أي أن مدار المنع من التتوين في الاسماء المنتهية بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة خارج عن الاصل في شيتين أي لعله واحدة قامت مقام علتين واحدة فاجتمعت علتان احدهما لفظية وهي الالف الممدودة او المقصورة وهي المشهورة والاخرى معنوية وتكون أما للعلمية أو الوصفية.

والمشهور إن هذه العلة لفظية أي راجعة إلى لفظ الكلمة.

٢- صيغة منتهى الجموع: تعليل النحاة لمنع صرف منتهى الجموع اعلم أنّه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد اشدّ تمكناً، وهو الاول، فلما لم يكن هذا من بناء الذي هو اشدّ تمكناً وإنما صرفت مقّاتلاً وعُدافراً، لأنّ هذا المثال يكون للواحد.⁽³⁹⁾ اما ما كان في آخره هاء التأنيث، فإنه ينصرف في النكرة نحو: فراؤنة⁽⁴⁰⁾ . فمثال ذلك قَالَ تَعَالَى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَكِيلٍ وَحِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾ سبأ. {13}: فهذا الجمع وما كان مثله مما فيه شبه بالتصغير ووجه الشبه بينهما ان ثالثه حرف لين وبعد الثالث مكسور كما أنه في التصغير كذلك فدرهم في الجمع كدريهم ودنانير كدنينير ليس بينهما فرق إلا ضم اول الاسم المصغر وفتح اول هذا الجمع⁽⁴¹⁾. وحكم صيغة منتهى الجموع هو حكم غيرها من الاسماء الممنوعة من الصرف يجب تجريدتها من تتوين الامكنية ويجب جرّها بالفتحة نياية عن الكسرة بشرط ألا تكون مقترنة بأل والأ تكون مضافة اما اذا كانت

مضافة او مقترنة بأل فتجر بالكسرة مباشرة.⁽⁴²⁾ تعليل السهيلي لمنع صيغة منتهى الجموع من الصرف وأما باب مساجد وديارهم، وكل جمع على عدة هذا الجمع، فإنه جمع ليس له نظير في الواحد فيشبهه به، فهو بناء مخصوص بالجمع، كما أن بنية الجمع المسلم مخصوصة بالجمع أيضاً ونونه لا تتون أبداً كنون التنثية، فكان آخر هذا الجمع لا يتون أيضاً لأنه بناء مخصوص بالجمع، فكان حملة على الجمع المسلم في ترك التنوين أولى من حملة على الواحد وتشبيهه به. ولا شك ان تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جمع بواحد، ومع هذا قد صرفه كثير من العرب، وقد جاء في القرآن مصروفاً وغير مصروف، فإذا دخلته هاء التأنيث كان حملة على الواحد أولى من حملة على الجمع، لأن الجمع لا تلحق نونه هاء التأنيث، كما لا تلحق نون التنثية⁽⁴³⁾. وهذا يعني أن علة منع صيغة منتهى الجموع من الصرف انما صيغ خاصة بالجمع لا نظير لها في الأحاد فحقها ان تحمل على الجمع السالم الذي لا نظير له في الأحاد وهو بهذا اختلف عن النحاة. وقد استدرك السهيلي بعد ذلك قائلاً أنه ورد مصروفاً في القرآن⁽⁴⁴⁾. في مواقع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ۝٤١ ﴾ { الإنسان: ٤ . { فقد قرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية ابي بكر سلالاً منونته وروى حفص عن عاصم انه كان لا يتون - إذا وصل - ويقف بالألف. (45)

المطلب الثاني العلة المعنوية واللفظية التي تمنع الاسم من الصرف

١- العلة المعنوية

١- **العلمية**: العلم في اصطلاح النحاة: ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد⁽⁴⁶⁾. وهو ما علق عليه شيء بعينه غير متناول ما اشبهه⁽⁴⁷⁾. وهو اللفظ الذي يدلُّ تعيين مسمّاةً تعييناً مطلقاً⁽⁴⁸⁾. وهذه التعريفات وان اختلفت في الشكل فأنها تتفق في أن الاسم العلم يعين المقصود منه، وأن هذا التعيين يفهم من اللفظ نفسه بمجرد النطق به والعلم انواع منها: علم الشخص، الجنس، مرتجل المنقول والعلم بالغلبة. (49) علة العلمية عند النحاة الأصل في العلم ألا يتون، ولك في كل علم أَلٌ تُتَوَّنُهُ وإنما يجوز أن تُلْحَقَهُ التَّنَوِينُ إذا كان فيه معنى من التتكير وأردت الإشارة اليه، وهذا الرأي يخالف رأي الجمهور من النحاة مخالفة واضحة ولكنه مع هذا معروف في كتب المتقدمين منسوب إلى جماعة من الأئمة، قال الرضي (ان الكوفيين يمنعون العلم من الصرف بالعلمية وحدّها لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف). وقد قال النحاة إن "أل" تدخل على العلم للمح الأصل وأنها لا تدخل إلا ما كان منقولاً عن وصف أو مصدر وكذلك أقول: إن التنوين يدخل العلم للمح الأصل ومن لمح هذا الأصل يأتيه معنى التتكير ويدخله التنوين.⁽⁵⁰⁾ علة العلمية عند السهيلي الاعلام على ضربين: منقولة وغير منقولة، وغير المنقول على ضرب من المرئجل، والاعجمي، والمعدول، وكلُّ هذا لا يتون وكذلك المنقول مما لا يتون نحو: يشكر ويزيد: وإنما يتون من الاعلام ما كان قبل التسمية به منوناً نحو: أسد، ونمر، وسالم، وغانم، يتكونه على اصله منوناً. فإذا سميت بجامد صرفت لأنه منقول من عامر الذي هو صفة وكذلك زافر وقائم، وإن قلت: عُمَرُ، ورُفْرُ، لم تصرف، لأنه لم يكن قبل العلمية عبارة عن شيء، لان اللفظ المنون قد عدل عنه، وهو عامر، وكذلك زينب وكذلك إبراهيم وإسماعيل، لم ينقل إلى العلمية من شيء منون. فحكم الاسماء الاعلام كحكم سائر المعارف في استغنائه عن التنوين، لأنه لا يخشى على المخاطب ان يتوهم العلم مضافاً إلى ما بعده كما يتوهم النكرة اذا لم تتون فإذا نُوتتْ عُلْمٌ أنها غير مضافة والعلم ليس كذلك، فإذا رأيت علماً منوناً فلعلة على ان الشعراء كثيراً أما يتكون صرف العلم كانت فيه تلك العلة او لم تكن.⁽⁵¹⁾

٢- **الوصفية**: تعليل النحاة لمنع الصفة من الصرف اما الوصف فهو فرع على الموصوف وهو علة في منع الصرف لان الصفة تحتاج إلى الموصوف كأحتياج الفعل إلى الفاعل والموصوف متقدم على الصفة كقولك: مررتُ برجل اسمر وثوب احمر والصفة المشتقة كما ان الفعل مشتق، فكان فرعاً كما ان الفعل فرع فإذا انضم اليه سبب آخر منعا الصرف نحو: احمر، اصفر، عطشان، سكران. فأحمر وشبهه لا ينصرف للصفة ووزن الفعل وكذلك لو صغرته لكان غير منصرف.⁽⁵²⁾ وشرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررتُ بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف إنما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظاً عن كونه وصفاً اي لا يتبع الموصوف لفظاً.⁽⁵³⁾

تعليل السهيلي لمنع الصفة من الصرف قال المانع من صرف الصفة على الوزن فعلان: عطشان وهو مضارعة للتنثية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، أما اللفظ فيبين لأنها الف ونون كما نقول: زيدان بألف ونون، وأما المعنى، فالتثنية إنما هي تنثية الواحد، فتقول في زيد: زيدان لان الاصل العدد قد تضاعف فنقول غاضب وعاطش، فإذا تضاعف الغضب والعطش وزاد قيل: غضبان وعطشان فلاشك ان هذه المضارعة هي اصح من حجة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعة الحمراء. وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تتون لأنها كما لعوض من التنوين فكما لا

تقول: زيدانٌ فلا تقول: غضبانٌ لوجود المضارعة فيه لفظاً ومعنى. (54) إذاً السبب عند السهيلي هو شبههما بالتثنية، لأن اللفظين في الكلمتين متشابهان، كما ان المعنى في رأيه قريب لان التثنية تضاعف في المعنى كما ان صيغة فعلان تضاعف في المعنى.

٢- العلل اللفظية

١- العُجْمَة

تعليق النحاة لمنع صرف الاعجمي: اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب وتمكّن في الكلام فد خلته الألف واللام وصار نكرة، فإنك إذا سميت به رجلاً صرفته، إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنح العربي. وذلك نحو: اللجام، والذبياج، واليرندج، والنيروز، والفريند، والرنجيب، والارندج، والياسمين فيمن قال: ياسمينٌ كما ترى، والسهريز، والأجر. وإذا حقرت اسماً من هذه الاسماء فهو على عجمته كما أن العناق اذا حقرتها اسم رجل كانت على تأنيثها. وأما صالح، فعربي، وكذلك شعيب. وأما نوح وهود، ولوط فتتصرف على كل حال، لخصتها(55). ولان العجمة دخيلة على كلام العرب لأنها تكون أولاً في كلام العجم ثم تعرب فهي ثانية له وفرع عليه. (56) وشرطها ان تكون علمية في العجمة وتحرك الاوسط أو زيادة على الثلاثة. (57) والجدير بالذكر ان جميع اسماء الانبياء اعجمية ما عدا صالح وشعيب صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين، اما الاعجمي الزائد على ثلاثة أحرف فلك الخيار بصرفه وعدمه وقد جاء مصروفاً بالقرآن (58). كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ﴾ [نوح: ١].

تعليق السهيلي لمنع صرف الاعجمي: وأما الاسماء الاعجمية فأنها لا تتصرف في حال العلمية للأصل الذي قدمناه في الاعلام، وانها لم تنقل الى العلمية من أصل كانت فيه منونة وكذلك المعدول نحو: عُمر، وقثم وليس بمنقول الى العلمية من أصل كان منوناً وأما عدل فيه عن الصفة المنونة الى هذا اللفظ تخفيفاً للعلمية وخرجاً عن مراعاة الصفة(59). فحذف مثلاً بالاسماء الاعجمية المزيدة، مثل سفنسر وبندار(60)، فهما منصرفان وفيهما علتان: العجمة والزيادة والنحاة لم يذكرها اجتماع العلمة مع الزيادة، ولكن السهيلي يعني مطلق الجمع بين العلتين ليمنع الاسم من الصرف. (61) وقد رد عليه بأن السفسير والبندار كلمتان معربتان والعجمة فيهما جنسية لا شخصية، بل دليل دخول " أل المعرفة عليها والعجمة الجنسية لا تؤثر بمنع الصرف والزيادة التي ذكرها فيهما ليست مما يمنع الصرف وانما يمنعه زيادة خاصة. (62)

٢- التأنيث

تعليق النحاة لمنع صرف العلم المؤنث: اعلم ان كل مؤنث سمّيته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحريك لا ينصرف، فإن سمّيته بثلاثة احرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار: إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه. وترك الصرف اجود. وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، و الشيء يذكر فالتذكير أول، وهو أشد تمكناً، كما أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف فالتذكير قبل وهو أشد تمكناً عندهم فالأول هو أشد تمكناً عندهم(63). وذهب المبرد إلى أن المانع من صرف العلمية والتأنيث كزيب وامثاله فلا يكون معدولاً عما فيه التاء وهي علامة من علامات التأنيث. (64)

تعليق السهيلي لمنع العلم المؤنث من الصرف: مذهب جمهور النحاة ان ما كان على وزن فعال من الاعلام نحو: حذام، رقاش، وقطام، منعت من الصرف لأنها معدولة عن حاذمة، وراقشة، وقاطمة، فلما عدلت هذه الاعلام لحقتها الكسرة لأنها من علامات التأنيث، وذهب السهيلي مذهباً منفرداً في منع هذه الاعلام ان يرى فيها خاصية تمنعها من التثنية ذلك ان في قول العرب حذام رقاش وقطام انهم يشيرون بهذه الاسماء إلى انهن محبوبات وكل محبوب مقرب إلى النفس مضاف اليها وترك التثنية يشعر بهذا المعنى الا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي اخت الباء كأن المتكلم يريد اضافتها إلى نفسه، وهذا موجود في زماننا لان البدويات يسمين شكل وشمس والحضرية منية وغريزة بكسر أو اخر هذه الاسماء كما فعلت العرب في حذام رقاش اشعارا بالاضافة الى النفس من غير ياء لانهم لا يريدون الاضافة المحضة إنما يريدون ما يضارعها ويقرب منها وخصوا بهذا البناء فعال، لأنها قبل التسمية من خصائص أوصاف المؤنث... (65). وخلاصة كلامهم ان منع حذام رقاش من الصرف لخاصية الكسرة التي تشعر بأنهن محبوبات كما تقول الحضريات منية وغريزة.

٣- التركيب

تعليق النحاة لمنع صرف الاسم المركب وذلك نحو: حَضْرَمَوْتُ وَبَعْلَبَكِّ وَأَمَّا مَعْدٍ يَكْرِبُ فِيهِ لُغَاتٌ: منهم من يقول: معد يكرِب فيضيف ومنهم من يقول معد يكرِب فيضيف ولا يصرف فقلت ليونس: هلاً صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عرق؟ فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سُمي به واحده إلا لم يُصَرَف: وإنما استقلوا صرف هذا لأنه ليس أصل بناء الاسماء بذلك على هذا قلته في كلامهم في الشيء

الذي يلزم كل من كان من امته فألزمه فلما لم يكن هذا البناء اصلاً ولا متمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الاصل فتركوا صرفه كما تركوا صرف الاعجمي⁽⁶⁶⁾. لان المركب فرعا على الواحد وثانيا له لان البسيط قبل المركب⁽⁶⁷⁾. وشرطه العلمية وإن لا يكون بإضافة ولا اسناد مثل: بعلبك ولو كان بإحداهما وجب بقاء الجزئين على حالهما⁽⁶⁸⁾.

تعليق السهيلي لمنع الاسم المركب وأما المركب نحو بعلبك، فامتناعه من التتوين للاستغناء عنه؛ لأنه قلما يضاف اسم مركب، فيقال: بَعْلَبُكُ زيد، فلما قل ذلك استغنى عن التتوين وما لا ينون لا يخفض ابداً مع أنه غير منقول من شيء كان منوناً قبل التسمية فهو كالأعجمي والمرتل⁽⁶⁹⁾. فمنع صرف الاسم المركب لقله اضافته إلى اسم مركب من جنسه وان اضيف إلى اسم اخر وهو قليل، فترك تتوينه وكل ما ترك تتوينه ترك جره وقاسه على الاسم الاعجمي والمرتل لانهما لا ينونان.

٤- **العدل**: تعليل النحاة لمنع الاسماء المعدولة من الصرف

العدل: "هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية تحقيقاً لثلاث ومثلث وآخر"⁽⁷⁰⁾ وعرفه ابن يعيش بأنه نوع من انواع الاشتقاق لأنه قال في تعريفه "هو اشتقاق اسم من اسم عن طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر والمشتق فرع عن المشتق عنه والفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس يعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر اخذ من الاول كضارب من الضرب وهو من الاسماء المانعة من الصرف لأنه اشتق من الاصل بمعنى الفاعل... وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ فكذلك كان سبباً لأنه فرع على المعدول فعمر معدول من عامر علماً ايضاً، وكذلك زفر معدول عن زافر علماً ايضاً والعدل باباه السماع لا القياس فلا يجوز ان يقال في مالك ملك او في حارث حارث لن ذلك لم يسمع...."⁽⁷¹⁾. ومن الاسماء المعدولة الشائعة عمر وزفر ونحوهما، قال سيبويه: "الذي منع العرب من صرفها انها محدودة عن البناء الذي هو اولى بها وهو بنائها في الاصل فلما خالفت بنائها في الاصل تركوا صرفها، وذلك نحو عامر وزافر ونحوهما.... ولا يجيء عمر واشباهه محدوداً عن البناء الذي هو اولى به إلا وذلك البناء معرفة كذلك جرى في هذا الكلام⁽⁷²⁾ يشترط به الا يكون معدول عن النداء لان فعل الذي لا يستعمل منه الا في النداء نحو: قولهم يا فسق و يا عنذر إذا سمي به انصرف على كل حال لأنه إنما عدل في النداء فإذا سمي به وجب أن ينصرف لأنه قد فارق الحال التي كان فيها معدولاً.⁽⁷³⁾ اشترط النحاة لمنع مثل هذه الاسماء من الصرف ألا تكون قد استعملت نكرات قبل استعمالها، قالوا: إن زُفراً يُصْرَفُ لأنه قد استعمل مُنْكَراً ومعرفةً قبل ان يكون علماً، فقيل (السيد الزفر)، وهنا نجد سبب المنع من التتوين ظاهراً واضحاً، وهو ان العلم لم يُستعمل منوناً قبل ان يكون علماً فخُرم التتوين إذ كان علماً. وهذه الاسماء التي سمّوها معدولة إنما هي أسماء مرتجلة اشتقت أول ما اشتقت من أصولها لتكون اعلاماً فهذا معنى العدل الذي حار في النحاة المتأخرون، حتى صرّحوا بأنها علة مفترضة لمنع الصرف وقالوا: إذا وجد الاسم ممنوعاً من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة فرض ان العدل هو العلة الثانية.⁽⁷⁴⁾

تعليق السهيلي لمنع الاسماء المعدولة: علل عدل ما كان (فعل) نحو: عَمَرَ ورُفِرَ عن الصفة عامر وزافر لأنهم ارادوا به تحقيق العلمة لئلا تلتبس بعامر او زافر فقد يوصف الرجل بأنه عامر للأرض وزافر لجملة. إنما عدلوا عن لفظ الصفة إلى لفظ غير مستعمل في الوصف نحو: عَمَرَ وعمران وعُمارة، فلا تحسب أنه مخصوص بفعل إنما هو العدل مخصوص بما يخرجهُ عن وزن الصفة إلى وزن ليس في الصفات إلا نادراً وأما المعدول عن العدد نحو: ثلاث ورباع، فلا معنى لتتوينه لأنه لا يتوهم إضافته، فلا يحتاج إذاً إلى التتوين الذي هو علامة الانفصال عن الإضافة.⁽⁷⁵⁾ وكذلك يعلل السهيلي لم يمدلوا عن اسماء الاجناس نحو كلب ونمر على انها بقيت على ما هو عليه من الدلالة على ما في الكلب والاسد وسواهما من الصفات المطلوبة في المسمى ولان الرجل يمكن ان يوصف بعامر وزافر لأنه موصوف بهذا قبل العلمية فيحتاج إلى تغيير اللفظ كما احتج إلى تغييره عن عامر وقائم. وكذلك علل ايضاً عدم عدلهم في اوصاف نحو مالك وصالح وسالم....، والتركيز على اوصاف قليلة نحو عامر وزاخر وقائم وزاحل بأنهم ارادوا بالتسمية بنحو هذه الاوصاف التناؤل بالملك للمولود والصلاح وغير ذلك فأبقوا الاوصاف على ما هو عليه، اما عامر وغيره لان قدم فيها إلى التناؤل انما هو على المال لا من حين ولادة، فأبقوا فيه من لفظ الوصف، ولم يبقوه بحاله، ليجمعوا بين تحقيق العلمية وبين المعنى الذي تفاعلوا به من العمارة ونحوها،... ولم يختلف ارباب اللغة ان قصد العرب في التسمية بالصفات إلى التناؤل او النظم على الاعداء، وإذا كان كذلك فتناؤلهم به بالسلامة والصلاح والملك والسعد، اولى واسبق إلى غرضهم فأبقوا اللفظ إلى ما هو قبل العلمية، ليكون هذا المسمى بهذا الاسم مصاحبةً له هذه الصفة.⁽⁷⁶⁾

الخاتمة

حظيت ظاهرة المنع من الصرف في العربية باهتمام علماء العربية القدماء والمحدثين كما حظيت باهتمام المستشرقين، وقد اختلفوا في علّة وجودها، كما اختلفوا في الاسباب المانعة من الصرف وقد توصلت إلى النتائج الأتية: فبالنسبة للسهيلي محور بحثي والمنوع من الصرف عنده لاحظت ان اسلوب السهيلي مختلف تمام الاختلاف عما سبقوه فدعا إلى تيسير علل منع الصرف من اجل توصيل مادته إلى المتعلمين بتقليبه المسألة على وجوهها المختلفة واثارته الاسئلة والاعتراضات ثم الاجابة عليها حيث كان يعرض لأداء القدامى ومناقشته لتلك الآراء وموقفه منها موافقاً أو معارضاً، مرجحاً أو مستدركاً. وتوجيه السبب في ذهاب الخفض في المنوع من الصرف باتجاه امن اللبس او رد التوهم من انه مضاف إلى ضمير المتكلم امر سليم اذ له نظائر مما ورد في رسم المصحف. أما المصطلحات النحوية التي استخدمها فكانت مزيجاً من المصطلحات البصرية والكوفية اذ استخدم مصطلح الخفض الى جانب الجر. والسهيلي مغرم بالتعليل فلم يترك ظاهرة لغوية دون أن يجد لها علّة. وكان يرى في التتوين او يعرفه هو الحاق الاسم نوناً ساكنة لان التتوين مصدر يؤنث الحرف أي لحقته نوناً كما أن التتعليل مصدر نعلت الرجل اذا جعلت له نعلًا وليس التتعليل هو الفعل وكذلك التتوين ليس هو النون بمجردا وهذا يطرد في الحروف تقول: سنيت الكلمة أي الحققت لها سبباً وكوفتها أي الحققت بها كافاً.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ١- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة لبنان، ط١، بيروت/ لبنان، ٢٠٠٣.
- ٢- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر، للسيوطي، دار الندوة، بيروت/ لبنان، د.ت.
- ٣- أحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ٤- اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، عبدالله بن السيد البطلبيوسي(ت ٥٢١)، تحقيق: د. حمزة عبدالله النشريقي، ط١، الناشر دار المريخ، الرياض، ١٩٧٩.
- ٥- أمالي السهيلي، ابي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الاندلسي(ت ٥٨١)، تحقيق: محمد ابراهيم البناء، ط١، مكتبة السهيلي، ١٩٧٠.
- ٦- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري(ت ٧٦١)، تحقيق: محمود مصطفى حلوي، دار احياء التراث العربي.
- ٧- السبع في القراءات، احمد بن محمد بن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤.
- ٨- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، لابن عقيل بهاء الدين عبد الله (ت ٩٦٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٤.
- ٩- شرح كافية ابن الحاجب، شرح الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، د.ط.
- ١٠- شرح المفصل، ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي(ت ٦٦٣)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثني- القاهرة.
- ١١- في النحو العربي، دراسة تطبيقية، فتحي عبد الفتاح الدجيلي، وكالة المطبوعات، الكويت.
- ١٢- الكتاب، سيبويه ابي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- ١٣- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر بيروت، ١٩٥٦.
- ١٤- ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين، عبد العظيم فتحي خليل، دار جوامع الكلم، ١٩٨٧.
- ١٥- المقتضب، للمبرد، ابي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت ٢٨٥)، عالم الكتب، بيروت.
- ١٦- المنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، د. إميل بديع يعقوب، دار الجيل، بيروت.
- ١٧- النحو الوافي، عباس حسن، ط٢، دار المعارف، مصر.
- ١٨- الامام السهيلي ومنهجه النحوي، اطروحة دكتوراه، احسان حسن صالح، اشراف البروفسور: بكري محمد الحاج، جامعة ام درمان الاسلامية، ٢٠٠٩.

الهوامش

¹ (أمالي السهيلي: ص ٧-٩.

² (المصدر نفسه: ص ٩-١٠.

- (3) المصدر نفسه: ص ١١.
- (4) آمالي السهيلي: ص ١١-١٢١.
- (5) لسان العرب: ج ٩، مادة صرف.
- (6) ابنية الصرف في كتاب سيبويه: ص ١٩.
- (7) الكتاب: ٥٢١/٣، تحقيق: الاستاذ عبد السلام هارون.
- (8) الكتاب: ٣/١ طبعة بولاق.
- (9) شرح المفصل: ٥٨/١.
- (10) اوضح المسالك: ٣/١٤٠.
- (11) شرح ابن عقيل: ٧/١.
- (12) المغتضب: ٣/٣٠٩.
- (13) المنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي: ٢٠.
- (14) النحو الوافي: ٤/١٩٢-١٩٣.
- (15) I6 المنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي: ٢٤-٢٥.
- (16) الجمل في النحو: ٢١٨.
- (17) شرح الزجاجي: ٣٠٥.
- (18) شرح المفصل: ٢/٣٥٢.
- (19) آمالي السهيلي: ٢٠.
- (20) المصدر نفسه: ٢٥.
- (21) الامام السهيلي ومنهجه النحوي: اطروحة دكتوراه، احسان حسن صالح: ١٥٨-١٦٢.
- (22) البيت من معلقة امرئ القيس: ٣٤١.
- (23) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر: ٣٢٨.
- (24) ينظر: الامام السهيلي ومنهجه النحوي: ١٦٣-١٦٤.
- (25) آمالي السهيلي: ٢٩.
- (26) ينظر: الامام السهيلي ومنهجه النحوي: ١٦٤.
- (27) ينظر: الايضاح في علل النحو: ١٠٠-١٠١، والخصائص: ١/١٧٨-١٧٩، وشرح الكافية: ١/٣٦-٣٨.
- (28) آمالي السهيلي: ٢٣.
- (29) ما لا ينصرف وموانع الصرف: ١٥١.
- (30) المقتضب: ٣/٣٠٩.
- (31) آمالي السهيلي: ٢٠.
- (32) المنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي: ٤٣.
- (33) احياء النحو: ١٦٧.
- (34) الكتاب: ٣/٢١٠.
- (35) الكتاب: ٣/٢١٣-٢١٤.
- (36) شرح الكافية في النحو: ٣٥-٣٦.
- (37) اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، ١/١٠٠-١٠٥.
- (38) آمالي السهيلي: ٢٤.
- (39) الكتاب: ٣/٢٢٧.

- 40) اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: ٢٧٠.
- 41) شرح المفصل: ٦٢.
- 42) النحو الوافي: ٣ / ١٩٩.
- 43) آمالي السُّهيلي: ٣٨ - ٣٩.
- 44) آمالي: ٣٩.
- 45) السبعة في القراءات: ٦٦٣.
- 46) شرح الكافية: ١٣١ - ١٣٢.
- 47) شرح المفصل: ٢٧.
- 48) النحو الوافي: ٤ / ٢٨٧.
- 49) الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي: ٤٥.
- 50) احياء النحو: ١٧٩ - ١٨١.
- 51) آمالي السُّهيلي: ٢٦ - ٢٨.
- 52) شرح المفصل: ٦١.
- 53) شرح الكافية: ٥٥.
- 54) آمالي السُّهيلي: ٣٧ - ٣٨.
- 55) الكتاب: ٣ / ٢٣٤.
- 56) شرح المفصل: ٦٦.
- 57) شرح الكافية: ٦٥.
- 58) في النحو العربي، دراسة تطبيقية: ١١٥.
- 59) آمالي السُّهيلي: ٣٤.
- 60) كلمتان فارسيتان ومعنهما السمسار والتاجر على الترتيب.
- 61) ما لا ينصرف وموانع الصرف: ١٤٤.
- 62) الامام السهيلي ومنهجه النحوي: .
- 63) الكتاب: ٣ / ٢٤٠.
- 64) ينظر: المقتضب: ٣ / ٧٤.
- 65) آمالي السهيلي: ٣٢.
- 66) الكتاب: ٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧.
- 67) شرح المفصل: ٦٥.
- 68) شرح الكافية: ٥٩.
- 69) آمالي السُّهيلي: ٣٩.
- 70) شرح الكافية: ١ / ٤٠ - ٤١.
- 71) شرح المفصل: ١ / ٦٢.
- 72) الكتاب: ٢ / ١٤.
- 73) اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: ٢٦٩ - ٢٩٠.
- 74) احياء النحو: ١٨٢ - ١٨٣.
- 75) آمالي السُّهيلي: ٣٤ - ٣٥.
- 76) آمالي السهيلي: ٣٦.